

وحرم اكل البع والخنثى حتى ورق القتب والافيون لانه مفسد للعقل ويهدم ذكر  
 الله تعالى وعن الصلوة لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك لا يحل عليه وان كان  
 منه بغير عمد وجادون الحد كذا في الجوهرة وكذا يحرم جوزه الطيب لكن دون حرمة  
 الخيشية والاصناف عن الجاهل وغيره ان من قال بجل البع والخنثى فهو زندق  
 يشترط بل لا ينجس له ان لا يهدى انه يفرج ببلع قتله **قلت** ونقل شيخنا التميمي  
 الغزالي الشافعي في شرحه على منظومة ابيه البدري المتعلقة بالكتاب والاصناف من ابن  
 حجر المكي انه صرح بتحريم جوزه الطيب باجماع الائمة الا ببيعة وانها مسكن ثم قال  
 شيخنا النجم والوتون الذي حدث وكان حدوده برشوش في سنة خمس عشر بعد  
 الف يدي شيئا منها انه لا يستر وان سلم له فانه مفتر وحرام الحديث محمد بن  
 اسمعيل قال في حديثه عن كل من سكر ومفتر قال وليس من الكتاب ما يؤكل  
 المرة والموتين ومعنى هذا ان المرء حرمان قطعها على ان استعمال شئله دما اضطر  
 باليدون فعلا لاصلا وعليه كبرية كسائر الاصناف التي يجر ويحرم في الاشياء في قاعة  
 الاصل الا باحة او الوقت وفيها اثر فيما اشكل حاله كالحيوان المشكل امره و  
 النباتات المجزأة سمته انتهى **قلت** فيهم من حكم النبات الذي شاع في زماننا المتى  
 بالقوتون فنبته وكرهه شيخنا العادى في حديثه الحاقه بالثوم والبصل بالاول  
 فتدبر ومن حرم جرمه الخيشية شاذج الوهبانية في المظفر ونظيره فقتله  
 . وافترقا بتحريم الخيشية وحرقة . وتطلق محشر لجره وقروداه  
 . لبائعه التاديب والفسق اشبهوا . وزندقة للسجمل وحروداه  
**كتاب الصيد** لعلى من سبب ان كلامها مما يؤرخ السرور وهو  
 صانع خمسة عشر شرطاً بسوطه في العناية وسبقوها في انشاء المسائل الى الجرح  
 في غير الحرم او للشيء كما هو ظاهر او حرقة كما في الاشياء في المله واما او دونه  
 تبعا له والاف تحقيق اباة اتخاذ حرفة لانه نوع من الاكساب وكل انوار كسب  
 قال باحة سواء على الدرب العجى كما في البرازية وغيرها فنبهت كسبه للصيد ملك  
 ما تقتل فيها بخلاف ما اذا فاعها للثأف فانه لا يمكن ما تقتل فيها وان وجد  
 او غير خاتما او دينا او مصروبا بهرب الاسود لا يمكنه ويجب تعريفه واعلم ان  
 اسباب الملك ثلثة ناكل كبيع وعبه وخلد في كارت واصالة وهو كاسيلا وحقيقة  
 بوضعي اليد او حكا بالتهيبه كسب كسبه لصيد لا يجفاف على المباح المأكل عن مالك

فلان كسبه

فلان كسبه في مفادة على حطب غير لم يمكنه ولم يحل للمسلم ما يجده بل تعريف كما  
 ان يفرغ في المطولات ويجعل الصيد بكل ذي ناب ومخلب قدما في الدبايح من كلب  
 وباز ونحوها بشرط قابلية التعليم وبشرط كونه ليس بجسم العين ثم فرغ  
 على ما مر من الاصل في قوله فلا يجوز الصيد بسبب وكسبه كسبه قابلية التعليم  
 فانها لا يعملان لغيرا كسبه لعلوهم واللب لحاسة والحق بعضهم بالدرم المدا  
 لحاسة سبها ولا يخفى لغيرا كسبه عليه فلا يجوز بالكل على القول بخاسه  
 عينه ان يقال ان النضر ورد فيه فنبه وبه يندفع قول القس في ان الكلب  
 بجسم العين عند بعضهم والخبر ليس بجسم العين على ما في الخبر وغيره فنبه  
 بشرط علمها علم ذي ناب ومخلب وذا نبرك الاكل اما الشرب من الصيد فلهذا  
 تمسكنا ومانع ثلثا في الكلب ونحوه وبالرجوع اذا دعوت الى الهادي ونحو  
 وبشرط جرحها في اي موضع منه على الظاهر وبه يفتى وعن النضر في الجرح وذا  
 قال ان افعى وبشرط ارسال السلم او كتابا وبشرط التسمية عند ارسال السلم ولو  
 حكما فالشرط عدم تركها على حيوان متنع اي قادح على اثنائه بقوله او  
 جناحيه متوحش فالذي وقع في الشبكه او سقط في البئر او سناخس لا يتحقق فيه  
 الحكم المذكور ولذا قال في بؤكل لان الاكل في صيد الكلب وان حرم صيده كما سيجي  
 او اهرم لحل الا شفا في الجدر شاذ كما يات في ظاهر وبشرط ان لا يشركه الكلب العلم  
 كلب لا يحل صيده ككلب غير ممل وكلب نجسى او لم يرسل او لم يرسم عليه وبشرط ان لا  
 تقول في قفته بعد ارساله ليكون الاصل صا طمنا فلا بد من خلاف ما اذا كان وان  
 كالغندري كما يمكن الفهردي على وجه الجيلة لا استراحة ولا فهدضه في سنة يتي ككل  
 عاقل العمل بها كما بسط للمصنف ان اكل منه اباذي اكل لان تعليمه ليس بترك الكلب وان  
 اكل الكلب ونحوه لا يكون مطلقا عندنا كالكلمه اي كما لا يؤكل الصيد الذي اكل  
 الكلب منه بعد تركه فلا يؤكل ثلث مرات لانه علامه الجهل وكذا لا يؤكل ما صاده  
 بعده حتى يعلم ثانيا بتركه الا اكل ثلثا او معاودة قبله لانه في ملكه فان ما ائلفه  
 من الصيد لا يظهر فيه الحرمة اتما في لغوات الجمل وفيه اشكال في كونه القس في القصر  
 فمن صاحبه تركت حينئذ ثم دعي اليه فاسل فصا له لا يؤكل تركه ما صا دهم على  
 فيكون كالكلب اذا اكل ولا اكل هذا الصيا د الصيد من الكلب وقطع منه بضعه والفاها  
 اليه فاكلها او قطع الكلب منه واكله اكل ما بقي كما لو شرب الكلب من ماء لانه من